مصـــدر مسئـــول

المؤتمر يقدم تجربة ديمقراطية راقية في اختيار مرشحيه للمحليات

□ «الميثاق نت»

■ اكد مصدر مسئول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام أن عملية اختيار مرشحي المؤتمر للانتخابات المحلية المقبلة تسير بوتيرة عالية وانضباط وتفاعل كبيرين من قبل أعضاء وكوادر المؤتمر وقياداته التنظيمية في جميع الفروع في المحافظات والمديريات وبحسب الآلية المقرة والتي رسمها النظام الداخلي، نافياً أن تكون هناك أية اختلالات او خلافات تشوب العملية الديمقراطية التنظيمية الداخلية . وقال الأخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام في تصريح أدلى به لـ"الميثاق نت" أن إسناد مهام ومسئوليات الإشراف ولنائب رئيس المؤتمر والأمين العام والأمناء المساعدين في المحافظات هو إجراء داخلي وتقليد ديمقراطي راق اعتمده المؤتمر طوال مسيرته الوطنية والديمقراطية، ولم يكن ناتجاً عن خلافات كما قد يحلو للبعض أن يبحث عن مزاعم من هذا القبيل ، مشيراً إلى أن إسناد المسئوليات الإشرافية يهدف إلى متابعة وتقييم أداء الفروع وسير أعمال المؤتمر في المحافظات ومتابعة وتقييم العملية الانتخابية. وأكد البركاني أن المؤتمر يفخر بالممارسة الديمقراطية الداخلية التي تجري بين أعضائه في مختلف مناطق ومديريات ومحافظات الوطن الواحد الكبير والذين يحتكمون في النهاية إلى صندوق الاقتراع لاختيار ممثلي المؤتمر في الانتخابات المحلية وهو ما لم يحدث في أي حزب أو تنظيم سياسي آخر على الإطلاق. وبحسب للمؤتمر أنه يجري عملية انتخابية داخلية تم بشارك في العملية الانتخابية المركزية ، سواء في الانتخابات المحلية أو البرلمانية . ونوه الأمين العام المساعد إلى أن هذه التقاليد الديمقراطية المترسخة داخل الأطر التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام هي التي جعلته موضع تقدير واحترام لدى الناخبين وجعلتهم يتجهون إلى المؤتمر ومرشحيه باستمرار في كل دورة انتخابية بحيث إرتبط اسم المؤتمر بالديمقراطية والتنمية والحريات وبناء الإنسان . وأضاف الشيخ البركاني أن المؤتمر الشعبي العام تنظيم وطني جامع يحتمي بوحدة الفكر والممارسة ، ولا تعيش الخلافات في أوساطه ولا التجنحات ولا الصراعات ، كما لا توجد داخله الأزمات .. بقدر ما يؤمن بالحوار الداخلي الخلاق وإثراء العملية الديمقراطية بالنقاشات والحوارات الهادفة والبناءة، بما يعزز مكانة وحضور السلوك الديمقراطي الداخلي في كل المراحل بعيداً عن الإسقاطات الخارجية المريضة التي تزكي أو تحاول عبثاً إذكاء خلافات واختراعها بالقفول على المؤتمر. وأكد البركاني إن النظام الداخلي حدد الآلية لاختيار مرشحي المؤتمر الشعبي العام وهي آلية ديمقراطية راقية تنتهي بالاقتراع الداخلي بين المتنافسين. مشيراً إلى أن منهجية التوافق قد تكون مقبولة أو مجدية أحياناً بحسب المصلحة التنظيمية ورأي الغالبية، إنما يبقى الأمر الأساسي والحاسم في أن الصندوق والصندوق وحده هو الحكم. مختتماً تصريحه بتوجيه التحية والتقدير إلى كل قواعد واعضاء وكوادر المؤتمر الشعبي العام وقياداته في الفروع والمديريات والمحافظات. وإلى كل جماهير وانصار المؤتمر وجميع أبناء شعبنا اليمني الذين سيعملون على إنجاح التجربة الديمقراطية المقبلة بكل كفاءة واقتدار..

عبرة الهية

«الصحوة» تكشف فساد حزب الإصلاح

■ في العدد الأخير من الزميلة «الصحوة» وتحديداً في الصفحة رقم «١٥» وتحت عنوان «إعلام هام»، ورد فيه «نظراً لما تقتضيه مصلحة (٥٠٠٠) مساهم وتقديراً لمعاناتهم خلال أحد عشر عاماً.. الخ».

طبعاً الاعلان موجه لأبناء محافظة إب وغيرهم ممن ساهموا في «شركة المنقذ» وبحسب ما جاء في الصحيفة فإن شركة «...» قد أخذت حقوقها.. وما عليهم إلاّ أن يحضروا بطائقهم.

وفي الاعلان تطالب اللجنة التحضيرية بمحافظة إب والخاصة بتصفية حساب شركة «النور» المساهمين -من أجل استلام كامل حقوقهم- باتخاذ موقف جماعي لا نتزاعها بالطرق الشرعية والسلمية.. الخ.

تُرى بعد مثل هذه الفضائح لأكُل حقوق الناس.. عن أي استبداد وفساد يتحدث عنه محمد اليدومي وجماعة «المنقذ» الذين يتباكون على منابر المساجد..؟

ويبقى المساهمون هم الضحايا فعدد «٥٠٠٠» مساهم مهما استلموا من مبالغ مالية لن تعود بنفس القيمة التي كانت عليها قبل أحد عشر عاماً.. إنما نتمنى ألا تكون هذه مجرد دعاية انتخابية.

اتعلظاً من بشاعة تسلطهم بالأمس

مهما تباكى الإصلاح والاشتراكي فالشعب مطرّف صميله ولن يقبل

حكم الاشتراكي بوحشية وكرّس وصادر الحقوق ومارس «السحل» بالبطاقة

■ مع اقتراب موعد الحملة الانتخابية لـ«الرئاسية والمحليات» بدأت أحزاب المعارضة تروج الأكاذيب وتطلق الوعود في محاولة لتغرير الشعب وسلب أصواته في هذه الانتخابات..

الشعب اليمني يدرك تماماً ان أساليب التضليل والخداع التي تمارسها أحزاب المشترك وخصوصاً حزبي الإصلاح والاشتراكي باتت مكشوفة.. وتجربة الناس معهم أثناء حكمهم لليمن كانت تجربة مُرّة ولا يمكن ان ينساها أي مواطن.. كما أنه من الصعب حتى تجاهلها اثناء تدوين الصفحات السوداء من تاريخنا..

كتب/ محمد أنعم

من حق الإصلاح والاشتراكي والناصري ان يعارضوا لكن عليهم أولاً أن يؤمنوا بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والتعددية واحترام إرادة الشعب.. لكن ان يزعموا ان البلاد في عهد الرئيس علي عبدالله صالح وحكومة المؤتمر الشعبي العام تمر بظروف معقدة جداً.. وانه لايوجد امن واستقرار.. ولاتوجد عدالة، وغير مكفولة الحقوق والحريات.. و... و... الخ، فهذا كلام كبير جداً ولا يسكت عنه، وشعبنا اليمني بالتأكيد يستفز عندما يجد صحف حزبي الاشتراكي والإصلاح وخطاب قادتهم السياسيين وهم يتمسكنون اليوم.. ويحاولون ان يظهروا بأنهم مدافعون أمينون عن الشعب وقضاياه..

هزلت والله.. فقد حكم الاشتراكي شعبنا حكماً استبدادياً ووحشياً وحوّل البلاد إلى سجن كبير.. والمدن إلى معتقلات تطوقها فوهات بنادق مليشياته..

وحزب الإصلاح لايحتاج إلى تعريف ومايزال شعبنا يحصد آهات بعض شيوخه إلى اليوم والذين جعلوا من الوطن أشبه بمكتب تصدير للمتاجرة بشباب اليمن وبأثمان بخسة وفي صفقات فساد واضحة لاتختلف في نهايتها عن شركة الاحياء البحرية..

إن هذه النماذج ماهي إلاّ مجرد قطرة من بحر فظائع أعمالهم التي ارتكبوها بحق شعبنا.

● حذاري ان تتمادوا في المزايدات وتسيئوا إلى قيادة اليمن الحكيمة.. وتبالغوا في ذم المؤتمر الشعبي بإلصاق أساليب حكمكم الاستبدادي والشمولي عليه..

محال ان ينسى شعبنا سياسة الإفقار والتصفيات.. التي طالت اليمن إبان حكم الاشتراكي.. عدن.. أين حضرموت.. لحج.. الضالع، المناطق الوسطى ومناطق شمال الشمال تحولت في عهد الاشتراكي إلى مقابر..

ومن تعلّق ببطاقة عضوية الاشتراكي طمعاً في الحياة إن لم يمت جوعاً واضطهاداً فقد كانت مهمته إما قاتلاً أو حفار قبور..

كفى مزايدة أيها الرفاق..! دعونا نذكّركم بعدن ١٩٨٦م ومذابح يناير المشؤومة.. ذلك كان فصلاً من حكمكم القاتم السواد.. صودرت الحقوق، «سحل» كل من قال رأياً حراً.. تشرد شعبنا وفر طلباً للنجاة في أي أرض أخرى واتهم بالعمالة والارتزاق وكان يدفع ثمن كل مواطن فر منكم أهله (زوجته وأبناؤه واخوانه) ثمناً غالياً.. صودرت الحقوق.. واتهم معظم الشعب بالعمالة والارتزاق وقيادة الاشتراكي كانت تمارس بوقاحة ذلك الدور نهاراً جهاراً.. وكان الأجانب وخصوصاً الروس هم من يحكمون عدن.. بعد أن حررها شعبنا بفضل تضحيات أبنائه ودماء الشهداء الأبرار الذين طردوا المستعمر البريطاني.. وابتهج شعبنا دون ان يدري ان نفس قيادة الاشتراكي قد سلموا البلاد لاستعمار آخر باسم «دولة البروليتاريا» وزُج بمن تبقى من مناضلي الجبهة القومية وجبهة التحرير في السجون أو سُحلوا أو فروا إلى خارج البلاد مشردين..

● لاتزايدوا أيها الرفاق على الشعب اليوم..

● لاتتحدثوا عن الاستبداد أيها الإصلاحيون..

الشعب يدرك الحقيقة كاملة..

وهماً تعتقدون ان الشعب له ذاكرة معطلة.. أو يُهيأ لكم ان بإمكانكم تغرير ملايين المواطنين بمزاعمكم المختلفة التي تطلقونها زوراً وبهتاناً ضد الرئيس والمؤتمر الشعبي.. لأن كل مواطن يمني مايزال يعاني آلام سياساتكم الاستبدادية والشمولية حتى في ظل دولة الوحدة.. تهريب الدواء وإلغاء ضوابط فتح الصيدليات وسن فوضى عملها بداها وزير إصلاحي.. اطلاق فوضى التلاعب بالأسعار للسلع الغذائية ومحاولة تجويع الشعب وتوزيع القمح بالقسائم بدأت

مارس حزب الإصلاح الاستبداد بالفتوى وتاجر بشباب اليمن باسم الجهاد

لن ينسى شعبنا صفقات الفساد وسياسة التجويع التي مارسها وزراء الاشتراكي والإصلاح

بوزيرين اشتراكي وإصلاحي.. أقصى الموظفين العموميين والتوظيف بدلاً عنهم بالبطاقة الحزبية.. لم تعرف ذلك اليمن اطلاقاً إلاّ في حكومة الائتلاف الثنائي والثلاثي.. وكان الإصلاح والاشتراكي يمارسان ذلك بكل وقاحة..

ولعل قصة أحد وزراء مشائخ الإصلاح الذي وقّع على عشرات القرارات لتوظيف عناصر حزبه في آخر يوم له في الوزارة أكبر دليل على ذلك..

● ثم هل يستطيع الإصلاح أن ينكر فساده في نهب مليارات الريالات من المال العام باسم المعاهد العلمية وظل يقاوم باستماتة رفض توحيد التعليم وتطبيق القانون وحاول ان يهدد الأمن والسلام الاجتماعيين بالخطر حفاظاً على بقاء مصالح خاصة تصب لجيوب بعض قياداته..

● يا الله.. كيف أصبح حزب الإصلاح يحن على اليمن وأهلها اليوم والاشتراكي يشكو ويبكي معه.. فلو كانوا صادقين ما كانت أفعالهم التي اقترفوها بالأمس ضد شعبنا بكل هذه البشاعة..

إن ما يجعلنا نذكّر هنا ببعض أفعال بعض أحزاب المشترك اليوم.. هو ان يتحدث قادة من حزب الإصلاح عن مخالفات للدستور وعن استغلال المال العام وعن عسكرة لجنة الانتخابات وعن... وعن... الخ، ويزعمون ان الوطن لامنقذ له إلاّ الإصلاح والاشتراكي والناصري وانهم حماة للديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة.. و... و... إلخ..

أليس هؤلاء هم أنفسهم الذين أذاقوا شعبنا الويلات.. أيستطيع الاشتراكي أو الإصلاح أن ينكرا أنهما من وافقا على تنفيذ برنامج الإصلاحات عندما كانا في الحكم.. أليست قيادة أحزاب المعارضة نفسها هي التي شاركت في وضع الدستور وقانون الانتخابات وحددت المواعيد الدستورية لكل عملية، ثم لماذا ترفض اللجوء للمؤسسات الدستورية في حال أية مخالفة لنص دستوري وتذهب لجهات أجنبية..؟

إن شعبنا أصبح مجرباً للإصلاح والاشتراكي وهما في الحكم ومعتبراً بفظاعة مخاطر كولستهم في السفارات من دروس الأمس والتي عانى منها شعبنا كثيراً..

أما اليوم فقد بات كل مواطن يقظاً أكثر من أي وقت مضى ومدركاً لدروس الماضي المؤلمة التي عاشها مع «ويزرة» الاشتراكي والإصلاح.. ومستحيل أن يقبل الشعب باختيار أمثال هؤلاء أو أن ينخدع بشعاراتهم وما تخفيه من سموم خلفها.. ونيران فتن يضمرون اشعالها في اليمن لو عادوا لحكمها..

بعد أن حسم «المؤتمر» اختيار مرشحيه للمحليات ديمقراطياً

قواعد أحزاب المشترك تزداد سخطاً وتحذّر من استمرار فرض مرشحين للمحليات بالواسطة

قيادات وسطية في الإصلاح تعتبر قياديي المشترك غير مخولين باختيار المرشحين

■ الاحتكام الى الديمقراطية وصناديق الانتخابات لاختيار مرشحي المؤتمر الشعبي العام قوبل بارتياح كبير لدى أعضاء المؤتمر ومناصريه وبإعجاب كافة جماهير الشعب.

هذا التميز الذي انفرد به المؤتمر الشعبي العام يعكس اصرار تنظيمنا الرائد على ترسيخ الممارسة الديمقراطية في حياته الداخلية من أعلى هيئاته الى مستوى تكويناته الصغيرة.

ولقد استطاع المؤتمر الشعبي وفي اطار استعداداته لخوض الانتخابات الرئاسية والمحلية أن يواصل ريادته في تعزيز الممارسة الديمقراطية من خلال ثقة اعضائه في كل دائرة انتخابية محلية.. وجعل الصندوق هو القوة والوجاهة والمرجعية لجميع اعضائه.

هذه التجربة الديمقراطية جعلت بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية في وضع لا يُحسدون عليه.. بل وتهدد حياتهم الداخلية بالتفكك والتمزق مالم يشيعوا الممارسات الديمقراطية في حياتهم الداخلية.

وتبقى ديمقراطية المؤتمر الشعبي العام في عملية اقرار مرشحيه للانتخابات المحلية قد ألقت بظلالها لدى اعضاء وقواعد أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك.. والذين يشعرون بالغبن والكمد واستمرار قياداتهم في حرمانهم كثيراً من حقوقهم بما فيها اختيار الأفضل والأصلح والأكثر شعبية ديمقراطياً كمرشحين عنهم سواءً للمحليات أو غيرها.

وبدأ التذمر والسخط بين صفوفهم يزداد خلال هذه الأيام في أكثر من محافظة خصوصاً وأن أسماء مرشحيهم للمحليات ستفرضها عليهم قيادات أحزابهم في اللقاء المشترك وهو ما يعني استمرار مصادرة حقوقهم، سواءً تحت مسمى قرار أهل الحل والعقد أو الاختيار تم مركزياً.. وأخيراً تحت مسمى أحزاب المشترك.. وهكذا دواليك تظل قواعد احزاب المشترك مجرد جوقة تنفذ الأوامر دون نقاش.

هذه التطورات -التي أحدثها المؤتمر من أجل حسم اختيار مرشحيه عبر انتخابات ديمقراطية بين أعضائه- لاتزال مثار قلق لقيادات أحزاب المشترك والذين يشعرون أن المؤتمر الشعبي العام قد وجه إليهم صفعة شديدة بممارسة الديمقراطية الداخلية ووضعهم أمام مأزق حقيقي مع قواعدهم وقياداتهم الوسطية.. خصوصاً وأن جماعات من حزب الاصلاح بدأت ترتفع أصواتهم بأن قيادات أحزاب المشترك لا تمثل أهل الحل والعقد حتى يتم الالتزام بقراراتهم.. وهو ما يعني أن الخروج عنهم جائز.. ورفض قبول العمل مع أي مرشح باسم المشترك في الانتخابات المقبلة.

(الناس) تنقذ الموقف بالاعلان عن تحمّلها خطأ المرشح الرئاسي

■ تفضّل أسبوعية "الناس" صفة الصحيفة المستقلة عند التعريف بهويتها، ولكن في الواقع فإن تلك المطبوعة التي تديرها عناصر في حزب التجمع اليمني لم تستطع إخفاء أنها إحدى أهم الجبهات القتالية في إعلام الإصلاح، حيث انيط بعاتقه تبعات المواجهة مع الحزب الحاكم في حملة السباق الانتخابي على منصب رئيس الجمهورية، رغم تعدد الوسائل التابعة لأحزاب اللقاء المشترك.

واستبسلت "الناس" في غمار المنافسة لتسويق المنافسين المعارضين لمرشح المؤتمر الشعبي العام ،فيما ركزت خلال الآونة الأخيرة على تلميع مرشح اللقاء المشترك إلى انتخابات الرئاسة دون أن تجد غضاضة من نشر ما يسيئ إلى الرئيس علي عبدالله صالح كمحاولة للحد من ثقله الشعبي المتزايد ،واستجدت مركزاً يعني بقياس الرأي العام ،انتج سلسلة من الاستطلاعات تبين افتقادها للمهنية والعلمية فضلاً عن المصداقية وفقاً لأكاديميين معروفين .

وفي محاولة لإبراز إخلاصها لم تتردد "الناس" عن المجازفة بما حققته خلال سنوات مضت، على الصعيد المهني عندما وافقت على نشر سيرة ذاتية مبتسرة للرئيس علي عبدالله صالح حذفت منها معظم المنجزات والتحولات التي قادها صالح خلال مشواره السياسي كمحاولة لخفض درجة التفوق على مرشح "المشترك".

من جهتها استطابت أحزاب المشترك خوض المنافسة بأدوات مستعارة تنأى من خلالها عن المواجهة المباشرة ،دون أن تخفي ارتياحها من العثور على أفواه فاغرة تأكل بها" الفوم" ولا تصاب برائحته. وقد اختيرت صحيفة الناس الإصلاحية" المستقلة" كلسان مباشر لمرشح المشترك "المستقل" أيضاً، غير أن المهمة اقتضت التحرك في محورين أحدهما أن تلعب دور كبش الفداء.

فلهذا أخفقت قيادات أحزاب المشترك في تبرير خطأ فادح لمرشحها أثناء حديثه في ندوة ،اتضح من خلاله جهله بأبسط قواعد الاقتصاد رغم تلقيبه بـ الخبير الاقتصادي ، أعلنت "الناس" أمس عبر موقعها على الإنترنت تحمل مسئولية الخطأ المعرفي الذي نسبته قبل (٣) أيام إلى مرشح أحزاب المشترك فيصل بن شملان.

وفي محاولة إنقاذ لسمعة المرشح الرئاسي أعادت الصحيفة نشر تصريحات بن شملان ولكن بعد إجراء تعديلات استوعبت الملاحظات المنشورة على تلك التصريحات.

واعتذرت "الناس" عن إيرادها أرقاماً ومعلومات مغلوطة باسم "شملان"، وقالت إن ذلك تم عن طريق الخطأ!!.

قبل تعديل التصريح الذي وضع قيادات المشترك في موقف محرج ،كانت بعض القيادات الإصلاحية قد بذلت كل وسعها لتبرير جهل مرشحها الرئاسي ، حيث اعتبر محمد قحطان الانتقادات الموجهة لـ "شملان" مدعاة للضحك، وقال المتحدث باسم اللقاء المشترك، " ليس مطلوباً من رئيس الجمهورية أو من يترشح لرئاسة الجمهورية أن يكون محاسباً أو أمين صندوق لكي يطلب منه إجراءات عملية قسمة وجمع وطرح!!".

غير ان الارتباك الذي أصاب أحزاب اللقاء كان عالياً . فقد نسب موقع "الشورى نت" تصريحاً لمصدر في المشترك، تصريحاً حاداً ومنفعلاً اتهم فيه وسائل الإعلام بتشويه حديث " شملان" واعتبر الانتقادات القائلة بعدم إجادته الحساب خرقاً للقانون واتفاق المبادئ!!.

وكان بن شملان قد انتقد السياسات الاقتصادية للحكومة الحالية، وقال ("الميزانية العامة تشكل دخل النفط منها وإيراداته حوالي (٧٠٪) والناتج المحلي الإجمالي يشكل النفط والغاز منه حوالي من (٣٠ -٣٢٪) والنفط مادة ناضبة، وأضاف " لا ندري هل يستمر.. التقديرات الحالية تقول إنه ربما لا يستمر إلى (٢٠١٢م) وقدر في ٢٠١٢م أنه سيكون إنتاج النفط حوالي (١٥٠) برميلاً والآن هو في ٢٠٠٦م (٤٠٠) ألف برميل.

وقد رد عليه متخصص مالي جاء فيه (انه على الرغم من عدم دقة هذه النسب فإن ذلك يتناقض مع ما قاله (بن شملان) بأن إيرادات النفط في الموازنة العامة تمثل فقط (٧٠) مليوناً، والأعجب من ذلك فقد أورد في كلمته أن إيرادات النفط هي الآن (٦) مليارات دولار، فكيف يمكن التوافق بين هذه الأرقام من الناحية الحسابية والاقتصادية ، والمدهش أنه تنبأ بأن الإنتاج النفطي بعد عام ٢٠١٢م سينخفض إلى (١٥٠) ألف برميل، وأن إيراداته ستكون ما بين (٣ -٤) مليار، يبدو أنه لم يستطع أن يضرب السعر في الكمية ليحدد الإيرادات).

ولم ترشح أية معلومات عن توزيع المهام في إطار الحملة الإعلامية لـ«المشترك» عدا مؤشرات إلى أن صحيفة "الناس" وموقعها تلعب دورين، المدافع، وحمّالة الأخطاء.

* نقلاً عن «المؤتمر نت»..